

القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة السادسة

المحتويات

الصفحة	
١٨٥	١٩٠٢ ( الدورة ١٨ ) - تقرير لجنة القانون الدولي ( ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ٦٩ ) .....
١٨٧	١٩٠٣ ( الدورة ١٨ ) - الاشتراك في المعاهدات المتعددة الاطراف الحامة المحقوقة برعاية عصبة الامم ( ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ٧٠ ) .....
١٨٨	١٩٦٦ ( الدورة ١٨ ) - النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ( ١٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ٧١ ) .....
١٩١	١٩٦٧ ( الدورة ١٨ ) - مسألة طرق استقصاء الوقائع ( ١٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ٧١ ) .....
١٩٢	١٩٦٨ ( الدورة ١٨ ) - تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تطبيق القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع ( ١٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ٧٢ ) .....

القرار ١٩٠٢ ( الدورة ١٨ )  
تقرير لجنة القانون الدولي

ان الجمعية السابعة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الخامسة عشرة ( ١ ) ،

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية الحامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٩ ( ج ع /

وان تشير الى القرار ١٧٦٥ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، الذي اوصت الجمعية العامة فيه اللجنة بأن تواصل اعمالها في تدوين قانون المعاهدات وانماه التدريجي ، واعمالها في موضوعي مسؤولية الدولة وخلافة الدول والحكومات ،

وان تؤكد على ضرورة متابعة تدوين القانون الدولي وانماه التدريجي لبعمله وسيلة افعال لتنفيذ المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الامم المتحدة ،

وان تلاحظ ان اعمال تدوين مواضيع مسؤولية الدولة ، وخلافة الدول والحكومات ، والبعثات الدائمة ، والعلاقات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية ، تسير سيراً مرضياً كما يتبين من الفصل الرابع من تقرير اللجنة ،

١- تهيب علماً بتقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الخامسة عشرة ؛

٢- وتعرب للجنة عن تقديرها للاعمال التي انجزتها في دورتها الخامسة عشرة ، ولا سيما فيما يتصل بقانون المعاهدات ؛

٣- وتعيط علماً مع الموافقة ببرنامج عمل عام ١٩٦٤ المزمع من اللجنة والوارد في تقريرها ؛

٤- وتوصي اللجنة بما يلي :

( أ ) مواصلة اعمال تدوين قانون المعاهدات وانماه التدريجي ، مع مراعاة الآراء التي ابدت في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة والملاحظات التي قد تقدمها الحكومات ، بغية لإرساء قانون المعاهدات على اوسع الأسس وأمنها ؛

( ب ) مواصلة اعمالها في موضوع مسؤولية الدولية مع مراعاة الآراء التي ابدت في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة وتقرير اللجنة الفرعية المعنية بمسؤولية الدولة ( ١ ) ، ومع ايلاء الاعتبار الحق للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ؛

( ج ) مواصلة اعمالها في موضوع خلافة الدول والحكومات ، مع مراعاة الآراء التي ابدت في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة وتقرير اللجنة الفرعية المعنية بخلافة الدول والحكومات ( ٢ ) والملاحظات التي قد تقدمها الحكومات ، ومع الرجوع ، عند الاقتضاء ، الى آراء الدول التي نالت استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية ؛

( د ) مواصلة اعمالها في موضوعي البعثات الخاصة والعلاقات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية ، مع مراعاة الآراء التي ابدت في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ؛

( ١ ) المرجع الاخير ، المرفق الاول .

( ٢ ) المرجع الاخير ، المرفق الثاني .

٥— وتلتبس من الامين العام موافاة لجنة القانون الدولي بمعاضر المناقشات التي دارت بشأن تقرير اللجنة في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ؛

٦— وتلتبس كذلك من الامين العام تزويد لجنة القانون الدولي بالخدمات التقنية اللازمة المشار اليها في الفصل الخامس من تقريرها .

الجلسة العامة ١٢٥٨

١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣

القرار ١٩٠٣ ( الدورة ١٨ )

الاشتراك في المعاهدات المتعددة الأطراف العامة  
المعقودة برعاية الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة توسيع الاشتراك في المعاهدات المتعددة الأطراف العامة المعقودة برعاية عصبة الامم ، وفي تقرير لجنة القانون الدولي عن هذه المسألة ( ١ ) ،

وان تلاحظ ان هنالك احدى وعشرين معاهدة من تلك المعاهدات ذات طابع تقني غير سياسي ، تناول احكامها مجلس عصبة الامم دعوة الدول الاخرى الى الدخول اطرافا فيها ، ولم يقصد بها بالتالي ان يكون باب الانضمام اليها مغلقا في وجه الدول الجديدة ،

وان تلاحظ كذلك كثرة عدد الدول الجديدة التي نشأت منذ زوال مجلس العصبة وعجزها عن الدخول اطرافا في المعاهدات المعنية لعدم وجود دعوة الى الانضمام ،

وان تذكر التوصية التي اصدرتها جمعية عصبة الامم في دورتها الاخيرة بأن يسهل اعضاؤها بذل الطرق تولي الامم المتحدة للوظائف والسلطات المسندة الى عصبة الامم بموجب الاتفاقات الدولية ذات الطابع التقني غير السياسي ( ٢ ) ،

وان تذكر كذلك ان الجمعية العامة قد اعلنت ، في قرارها ٢٤ ( الدورة ١ ) المتخذ في ١٢ شباط ( فبراير ) ١٩٤٦ ، ان الامم المتحدة مستعدة ميدئيا لتولي مباشرة بعض الوظائف والسلطات المسندة سابقا الى عصبة الامم بموجب الاتفاقات الدولية ،

( ١ ) المرجع الاخير ، الفصل الثالث .

( ٢ ) عصبة الامم ، الجريدة الرسمية ، الملحق الخاص ، العدد ١٩٤ ، ص ٥٧ ( قرار ١٨ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٦ ) .